السلطة السياسية في فكر السيد محمد حسين الطباطبائي
مقاربة في ضرورتها ونشأتها وإسلاميتها

أ.م.د. محمد هاشم رحمة البطاط
تدريسي في كلية العلوم السياسية – الجامعة المستنصرية
Mh.albattat@uomustnsiriyah.edu.iq

ملخص البحث:

يسعى هذا البحث الى تقديم مقاربة تحليلية للميكانزم/الآلية التي طرحها محمد حسين الطباطبائي، أحد أبرز المفكرين الاسلاميين المعاصرين، لموضوعة ضرورة السلطة السياسية، ونشأتها، واسلاميتها، ضمن منحى رؤية فكرية سياسية تتكامل مع المرتكزات الدينية التي يؤمن بها الطباطبائي، وقد تم تقسيم البحث الى ثلاث مباحث، في الأول تم التعرض الى الضرورة العقلية والضرورة الشرعية للسلطة السياسية عند الطباطبائي، في حين تم في المبحث الثاني دراسة نشاة السلطة السياسية، أما المبحث الثالث فكان للحديث عن الطبيعة الاسلامية للسلطة السياسية عند محمد حسين الطباطبائي.

Political Authority in the Thought of Sayyid Muhammad Husayn Tabataba'i: An Approach to its Necessity, Origins, and Islamic Nature

Abstract:

This research aims to present an analytical approach to the mechanism proposed by Muhammad Hussein Al-Tabataba'i, one of the most prominent contemporary Islamic thinkers, concerning the issue of the necessity, genesis (origin), and Islamic nature of political authority. This is done within the scope of a political intellectual vision that integrates with the religious foundations that Al-Tabataba'i adheres to. The research has been divided into three sections; the first section addresses the rational necessity and the legal/Shari"a necessity of political authority according to Al-Tabataba'i; the second section examines the genesis (origin) of political authority; and the third section discusses the Islamic nature of political authority according to Muhammad Hussein Al-Tabataba'i

المقدمة:

شغلت موضوعة السلطة السياسية، بكل ما يرتبط بها ويتمحور في قطبيتها، الكثيرَ من المفكرين السياسيين المسلمين الذين سعوا الى تقديم تنظيراتهم الخاصة بُغية الكشف عن الضرورة التي قادت الى إجتماع الناس مع بعضهم في سبيل إدارة دفة الاجتماع الانساني، والسيطرة على طابع الاختلاف والنزاع الطاغي على العيش المشترك في دالة المجتمع، ويعد العلامة محمد حسين الطباطبائي (١٩٠٤-

١٩٨١م)[•] أحد أهم المفكرين الذي عمدوا الى تقديم المقاربة الفكرية السياسية للسلطة السياسية من زاوية المنحى الفكري الفلسفي الذي ضلع فيه وبرز، ساعياً الى بيان ان وجود السلطة السياسية لها ثنائية الضرورتين العقلية والشرعية الدافعة، وبقوة، الى وجوب تحقق الإرادة العليا في المجتمع، والقادرة على ادارة الاختلاف وضبطه ضمن سياقٍ يتعانق مع تدخل الارادة الالهي، إذ يرى الطباطبائي، وعلى الرغم من اقراره بالضرورة العقلية المنطلقة بذاتيتها غير الدينية والمتكاملة مع الدينية في الوقت عينه، ان السلطة نشأت استجابة للأمر الالهي بإرسال الانبياء الذي جاؤوا للدعوة لله تعالى، والسيطرة على النزاع والصِدام الناشب في الارض بين أفراد المجتمع، وتناغماً مع الطابع الأُسي لنشأة السلطة السياسية عنده من الدين، يعمد الطباطبائي الى الدعوة الى وجوب إسلامية هذه السلطة حتى في الزمن الراهن لتكون مستجيبة للأحكام الاسلامية وتعاليم الشريعة الخاتمة.

يهدف هذا البحث الى تقديم مقاربة تسعى الى دراسة طبيعة نظر العلامة الطباطبائي لطبيعة ضرورة السلطة السياسية عبر دالة نمطي إلزامية وجودها، وبيان مسار نشاة هذه السلطة وديناميكيتها، بالإضافة الى توضيح جوهرية "إسلامية" السلطة السياسية عنده، منطلقاً –البحث– من فرضيةٍ مفادها ان العلامة الطباطبائي يؤمن بالضرورتين العقلية والشرعية للسلطة السياسية، وان نشأتها نشأةً دينية عبر التدخل الالهي بإرسال الانبياء، وان الممارسة السياسية للسلطة في الوقت الراهن يجب ان تتم وفقاً للأحكام الدينية للشرعية الاسلامية بوصفها خاتم الشرائع وأشملها؛ وكيما يتم إثبات الفرضية فقد أُستخدم منهج تحليل المضمون إبّان محاولة السعي لمقاربة وتحليل ما طرحه الطباطبائي في هذا السياق.

ومن أجل الإحاطة بتلابيب الموضوع كافة، تم تقسيم البحث إلى المباحث الآتية:

المبحث الاول: الضرورة العقلية والضرورة الشرعية للسلطة السياسية

المبحث الثاني: نشأة السلطة السياسية في فكر السيد الطباطبائي

المبحث الثالث: إسلامية السلطة السياسية في فكر السيد الطباطبائي.

[•]محمد حسين الطباطبائي (١٩٠٤-١٩٨١م) المشهور بـــ"العلامة الطباطبائي"، ولد في مدينة تبريز الايرانية لأسرة علمية معروفة، بدأ في دراسته في ايران ثم هاجر الى النجف الاشرف لإكمال دراسته الدينية في الحوزة العلمية، بقي فيها ما يقارب عشر سنوات، ثم عاد الى ايران لأسباب اقتصادية، ثم بدأ بأطلاق مشروعه المعرفي في الحوزة العلمية في قم المقدسة، وقد برز الطباطبائي في الكثير من التخصصات والمجالات المعرفية، كالفلسفة والتفسير القرآني وعلم الكلام والتاريخ الاسلامي، سعى الى تقديم تنظيرات مهمة في مجال الفكر السياسي الاسلامي تناثرت في العديد من مؤلفاته، من ابرز كتبه "الميزان في تفسير القرآن" و"مقالات تاسيسية في الفكر الاسلامي" و"نظرية "أصول الفلسفة والمنهج الواقعي" و "نظرية السياسة والحكم في الاسلام" وغيرها الكثير من المؤلفات، يُنظر: مهند محمد صالح، الآراء الفلسفية والكلامية عند العلامة محمد حسين الطباطبائي، رسالة ماجستير (غير منشورة) كلية الآداب، قسم الفلسفة-جامعة الكوفة، ٢٠٠٦م، ص٦ وما بعدها، وأيضاً: عبد الجبار الرفاعي، مبادئ الفلسفة الاسلامية، (جزآن) د.ط، د.ت، نشر مركز دراسات فلسفة الدين، بغداد، ج١ ص٨٩ وما بعدها.

(المبحث الاول)

الضرورة العقلية والضرورة الشرعية للسلطة السياسية

أولاً: الضرورة العقلية للسلطة السياسية:

تتوشج الضرورة العقلية للسلطة السياسية بشكل مركزي مكثف بحالة من الرجحان العقلي المنطلق من خاصية الاشتغال الفلسفي في قضايا الاجتماع السياسي الاسلامي، وقد برز محمد حسين الطباطبائي في هذا الاشتغال بشكل واضح، إذ سعى الطباطبائي صوب توجيه العلاقة التي تربط أفراد المجتمع الذي تظهر على ارادة كل فرد منهم خاصية التعارض فيما بينهم؛ ذلك ان مصالح ومنافع كل واحد من أفراد المجتمع تختلف عن الافراد الاخرين الامر الذي يقود الى وضع من التباين فيما بينهم بشكل كبير[١] ، وطالما ان الارادات تتعارض بين أفراد المجتمع أنفسهم فإن حالة الصِدام بينهم ستكون ماثلة وقادمة بشكل كبير في العلاقة التي تربط الانسان بغيره، يقول الطباطبائي "ان الأفراد المجتمعين لتباين إرادتهم واختلاف مقاصدهم لا يلبثون دون ان يقع الاختلاف بينهم... ويصير الاجتماع الذي اتخذوه وسيلة إلى سعادة الحياة، ذريعة إلى الشقاء والهلاك، ويعود الدواء داء، ولا سبيل إلى رفع هذه العائلة الطارئة إلا بجعل قوة قاهرة على سائر القوى"[٢]، وتتمثل هذه القوى القاهرة التي يمكنها أن تفرض إراداتها على الارادات المتباينة، وتنفع في أن تكون حكماً يقضي حالات التنازع الكثيرة، وفي الوقت ذاته، تتولى مهمة تنظيم العلاقات الاجتماعية في سياق ثنائية (الحقوق) و(الواجبات).

وترتكز خاصية البحث في الضرورة العقلية، كونها منطلقة من الذاتية العقلية في ترجيح الأمور والقضايا، أي انها لا تنطلق من الرؤية النصية للدين، نعم هي تتكامل معها، الا انها –العقلية– لها شانها الفكري السياسي الخاص المنعتق من أُسار ومحددات كل ما هو غير عقلي، ولهذا يرى محمد حسين الطباطبائي العقل الانساني يمكنه أن يحدد الصواب من الخطأ، وان يسير في السليم طالما كانت القواعد العقلية التي يستند اليها متقومة بالتفكير المنطقي السليم)[٣](، كما ان التأكيد على مركزية القواعد العقلية عنده، لا ينفي إمكانية الاعتماد على الفطرة الانسانية ومعياريتها في تمثل الفكر والسلوك الصحيح، الا ان الفطرة وحدها غير كافية في أن تكون مسيّراً لحياة الانسان وتمشية أحوالها في ظل تعقيد العلاقات الاجتماعية وجدلياتها، الامر الذي يقوده الى ان ينفي، وبشكلٍ قاطع، قدرة الفطرة الانسانية في ضمان استقامة الانسان فكراً وسلوكاً، إذ يؤكد الطباطبائي أن الإنسان وإن كان مجهزاً بفطرة تذكره حق الاعتقاد والعمل الصالح، لكنه مجبول من جهة أخرى على العيشة الاجتماعية التي تدعوه إلى إتباع الأهواء والظلم

---

[١] يوسف حسين أحمد، التأسيس الاسلامي للنظرية السياسية، ط١ ٢٠١٨م، نشر دار المودة، قم المقدسة، ص٢٦.
[٢] محمد حسين الطباطبائي، أصول الفلسفة والمنهج الواقعي، (جزآن)، شرح وتعليق: مرتضى مطهري، ترجمة: عمار أبو رغيف، د.ط، د.ت، نشر المؤسسة العراقية للنشر والتوزيع، د.م، ج ٣ ص ١٢٨ .
[٣] حسين جمل أراكي، الفطرة الانسانية والاخلاق الاسلامية، ط١ ١٤٣٦هـ، مؤسسة انتشارات فكر اسلامي، قم المقدسة، ص٢٧.

والفسق، فمجرد ذكرى الفطرة لا يكفي في حمله على سنة حقة عادلة تحصل له الاستقامة في الاعتقاد والعمل، وإلا لم يفسد المجتمع الإنساني، ولا واحد من أجزائه قط، وهم مجهزون بالفطرة[١].

وطالما ان الفطرة الانسانية، ومناخها الاخلاقي كذلك، غير قادرة على ضبط السلوك الانساني بما يسهم في تحقيق الاستقرار في المجتمع، تأتي الضرورة العقلية المنطلقة من تشخيصات العقل وقواعده، لتؤسس لحقيقة الحاجة الملحة الى وجود الناظم والضابط للعلاقات بين الافراد؛ لان الروادع الذاتية/الداخلية للانسان، وعلى ما لها من مزايا وايجابيات، غير كافية لايجاد مجتمع يسوده العدل، ويحظى افراده باكبر قدر من التناسق بين الحقوق والواجبات بشكل سليم وبعيد عن الظلم والانحراف والتعدي على الاخرين.

ومع الاقرار بعلوية ومحورية المنطلق العقلي في فكر الطباطبائي، ومع ذهابه الى ان الفطرة كدافع ذاتي غير قادرة على ضبط الحِراك الاجتماعي عن التجاوز والظلم، الا انه مع ذلك ينظر اليها بوصفها فاعلاً يتكامل مع الضرورة العقلية، والدينية كما سيأتي معنا، بما يوجِد حالة من الانسجام والتكامل في عملية التقويم المستمرة للإنسان وعلاقته بالآخرين[٢]، ويرى محمد حسين ان السلطة السياسية الناظمة لشؤون الاجتماع تبقى أمراً واجباً يحظى بالضرورة العقلية بغض النظر عن كيفية نشأتها وطبيعة القضايا الاخرى المتأسسة على هذا الامر، فهي ضرورية وواجبة التحقق بغية تسيير الأحوال والاوضاع المشتركة، وان على الانسان ان ينخرط في إطار الاجتماع، ويسعى جاهداً الى المشاركة في عملية إدارة الشأن العام، وان يخضع للقوانين الضابطة لهذا الشأن، ولا سيما أن الناس "لا بد لهم من أمير بر كان ام فاجر"[•]، فالحياة الاجتماعية، كما يرى الطباطبائي، "لا تصفو ولا تاخذ مجراها الطبيعي، ما لم تكن هناك سلطة اجتماعية، فوق الميول الشخصية، تحفظ التعادل الاجتماعي، وتصون المجتمع من الفوضى والاختلال"[٣]

من هنا يرى العلامة الطباطبائي ان انعدام القانون في المجتمع، وهيمنة الفوضى، سيقود الى نتائج وخيمة، فقد يتفرق الجمع وينحل المجتمع[٤]؛ لان الفوضى ستهيمن على كل مفاصل المجتمع،

---

[١] محمد حسين الطباطبائي، الميزان في تفسير القرآن، (٢٠) جزء، ط١ ١٤٣٠هـ/٢٠٠٩م، نشر دار الكتاب العربي، بغداد، ج١٢ ص ٢٣ .

[٢] حسين جمل آراكي، مصدر سبق ذكره، ص٤٦.

[•] قاله الإمام علي (ع) إبان حرب صفين رداً على الشعار الذي رفعه جيش الشام باطلاً بعد أن فقدوا ميزان القوى داخل الحرب لصالح جيش الإمام علي (ع)، فكانت فكرة عمرو بن العاص أن تُرفع المصاحف على أسنة الرماح، وإطلاق شعار "لا حكم إلا لله" والدعوة الى التحكيم، ثم اخذ به الخوارج وجعلوه احد أهم مرتكزاتهم الفكرية السياسية.
يُنظر: محمد هاشم البطاط، الفكر السياسي عند الخوارج، ط١ ٢٠١٤م، دار دجلة ناشرون وموزعون، عمّان، ص٥٨ وما بعدها.

[٣] محمد حسين الطباطبائي، نظرية السياسة والحكم في الاسلام، ترجمة: محمد مهدي الآصفي، ط١ ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م، نشر الدار الاسلامية، بيروت، ص٢٤.

[٤] محمد حسين الطباطبائي، الميزان في تفسير القرآن، مصدر سبق ذكره، ج ١٦ ص ١٦٦.

وسيعود الناس، بطبيعة الحال، إلى البناء السابق على قيام الاجتماع، فكل شخص سيكون مصدراً للتشريع والقانون، وستختلف طرائق تحديد الأحقية، ومنهجيات اخذ الحق والانتقام، وأشكال إنزال العقاب، وهذه كلها أمور ستمثل للعيان في حال عدم وجود السلطة السياسية التي تؤسس للقانون والتشريعات التي تكفل سير النظام وضمان تطبيقه على الجميع، ويربط الطباطبائي بين الضرورة العقلية وبين نظام العقوبات في المجتمع الذي هو ناجم عن هذه الضرورة، إذ يشير إلى "ان الانتقام الاجتماعي، ونعني به القصاصات وأنواع المؤاخذات التي نعثر عليها في السنن والقوانين الدائرة في المجتمعات اعم من الراقية والهمجية، والغالب فيه ان يكون الغرض الداعي إليه، غاية فكرية ومطلوباً عقلياً، وهو حفظ النظام عن الاختلال، وسد طريق الهرج والمرج، فلولا أصل الانتقام ومؤاخذة المجرم الجاني بما أجرم وجنى، اختل الأمن العام، وارتحل السلام من بين الناس"[(١)].

هكذا نكون أمام دائرة آخذة بالاتساع من حيث السببية العقلية لوجود السلطة، ثم تتسع لتشمل المؤازرة في حفظ النظام الذي تقيمه هذه السلطة الناشئة، وهي مؤازرة تجد امتدادها في مشروعية الفعل العقلي الذي لابد منه، ان العقل هو الذي يجعل الإنسان المنخرط في الاجتماع، والذي سيتحول إلى عضو بنيوي داخل مجتمعه، يجعله مدركاً تماماً ان منهجية الاستخدام[•]، التي نظّر لها الطباطبائي، لن تعمل بشكلها الطبيعي والمستمر إذا ما تم الارتكان إلى الفوضى في تاصيلات الحق، ومنح الشرعية كيفما

---

(١) المصدر السابق، ج ١٢ ص ٧٣ .

• لقد طرح السيد محمد حسين الطباطبائي نظريةً خاصة به في سعيه للإجابة على سؤال: ما السبب الذي يدفع الانسان الى الانخراط في دالة "المجتمع"؟ يعتقد الطباطبائي في نظريته "نظرية الاستخدام" الى ان الانسان بطبيعته البيولوجية مجهز بأجهزة لاشباع حاجات أساسية لا يمكن تحقيقها الا من خلال استخدام غيره، فعلى سبيل المثال، يقول الطباطبائي "فالمرأة تجد أنها قد جُهزت بأثداء تختلف عن تلك التي لدى الرجل ، قد أُعدتا بطريقة دقيقة ومحكمة لإفراز الحليب، وخلف هذا الجهاز يوجد جهاز آخر دقيق معد لإنتاج وصنع الحليب، وان الرضيع مجهز بفم وشفتين تنسجم وتتوافق مع مص الثدي وشرب الحليب"، يُنظر: محمد حسين الطباطبائي، أصول الفلسفة والمنهج الواقعي، ج١ص٥٨٠.

كما انه يشير إلى ان نفس العلاقة بين الجنسين (الذكر–الأنثى) ترتسم بطبيعتها عبر آلية العلاقة الثنائية التي لا يمكن ان يكتب لها النجاح لولا ارتباطها وتوشجها بالاستخدام، يقول الطباطبائي "كما ان الجنسين الذكر والأنثى مجهزان بجهاز دقيق للنشاط الجنسي والتناسل، فيهيئ المادة الأساسية للطفل، ومن ثم إعداد فرد إنساني نظير الأبوين مع جميع مستلزماته وحاجاته"، يُنظر: أصول الفلسفة والمنهج الواقعي، ج١ص٥٨١. فالإنسان بحاجة ملحة إلى ان يمارس الاستخدام لأجهزته التي جُهز بها ، وهذا الاستخدام لا يتم إلا عبر استخدام الإنسان – الإنسان، أي في علاقة تبادلية تضمن إشباع حاجات طرفي العلاقة.

وعلى هذا الأساس يسعى الإنسان إلى ان يستخدم سائر أفراد نوعه من الآدميين، فيستخدمهم كل استخدام ممكن ، و يتصرف في وجودهم و أفعالهم بما يتيسر له من التصرف، وسيتوسع الاستخدام ليشكل منهاجاً يجعل الإنسان مدركاً تماماً لحاجته في الاقتران بالناس الآخرين، ولا سيما وانه لا يمكنه إشباع حاجاته إلا من خلالهم، وخصوصاً ان تركيبته العضوية تلقي عليه ثقلاً الحاحياً في إلزامية الانخراط داخل المجتمع ، و طبيعي ان تتأسس على التركيبة العضوية وإسقاطاتها لأي إنسان جملة من الأطر السيكولوجية التي تجعله ينحو تجاه الأمور الغريزية المتأصلة في ذاته.

كما ان الإنسان سيعمد في ممارسته الاستخدامية إلى ان يجعلها تشمل كل شيء آخر (مضافاً إلى الإنسان الآخر) كالنبات الذي يستخدم منه العديد من أنواعه و يصرف فيها في المأكل و الملبس و السكنى و غير ذلك، كما انه يسعى إلى ان يستخدم الحيوان؛ بغية الاستفادة من لحمه وجلده وصوفه وغيرها من الأمور التي يعتقد انه بحاجة إليها، وأنها ستعينه في تحقيق ما يصبو إليه، لا سيما وان حاجاته كثيرة، و كلما تقدم إدراكاً، وتعمّق تعقلاً، كلما ازدادت هذه الحاجات وتعقدت بالشكل الذي يجعله مضطراً إلى البحث عن آليات جديدة يقوم باستثمارها في إنجاز مبتغياته.

المصدر: بتصرف عن: محمد حسين الطباطبائي، أصول الفلسفة والمنهج الواقعي، ج١ ص٥٨١ وما بعدها.

كان، هكذا يحدث توازن تقابلي، إن جاز التعبير ولاق، من جوانب عدة، لعل من أهمها، جانب "الحقوق/ الواجبات"، وعلى هذا الأساس ينبغي ان تكون هنالك حالة من التوازن بين اخذ الحق، الذي سيقابله وجود واجب يجب امتثاله، ومسؤولية من الحري الاستجابة لها، وبهذا الجانب يجب ان تنعدم خاصية الاستغلال، بتمظهراتها كافة بين أطراف العلاقة.

غير ان الأمر الذي يجب ان يُشار إليه هو ان الإنسان في انخراطه داخل الحيز الاجتماعي سيحصل عنده ضرب من التغير الجزئي في لائحة الحقوق، إذ سيفقد انماطاً معينة من الحقوق، وبالمقابل سيكتسب انماطاً أخرى من الحقوق، يقول الطباطبائي "يتنازل الإنسان عن بعض منافع جهده لرفع ما يحتاج إليه بنو نوعه، كما انه يستفيد من جهة أخرى من جهد غيره لمصالحه الخاصة، وفي الحقيقة، يدخل في سوق الأخذ والعطاء الاجتماعي القائم في كل الاعصار"[1]، إذ من دون اللجوء إلى هذه الخاصية عبر القيام بتعديل لبعض مفاصل اللائحة الحقوقية للإنسان، لن يتيسر العمل على إقامة سلطة فاعلة في المجتمع، إذ لو تمسك كل فرد، على سبيل المثال، بحقه في تعيين ما له وما عليه، وحقه في تعيين طريقة أخذ الثار والانتقام من الأفراد الذي يعتقد أنهم سلبوا حقه، لا شك في ان الفوضى ستتفشى، وسيختل النظام وينهار المجتمع، ولهذا سيُسلب منه هذا الحق، لكن بالمقابل ستكون هنالك سلطة تحدد من المعتدي، وطبيعة العقاب الذي سيُنزل به جراء عدوانه ومن سينفذ به هذا العقاب الخ...

كما ان التوازن سيتجه عمودياً ايضاً، أي في تثبيت حدود جانب "الحقوق /الواجبات"، لا فقط بين أفراد المجتمع المتساوين افقياً، وإنما يعتلي عمودياً في نطاق علاقة الرئيس بالمرؤوس، يقول العلامة "وحيث ان اعتبار الرئاسة أمر يقتضيه اعتبار الاجتماع والعدالة الاجتماعية، وضعت مجموعة اعتبارات مناسبة لصالح المرؤوس وعلى الرئيس، لتقابل الموضوعة لصالح الرئيس وعلى المرؤوس، والتناسب عكسي بين الرئيس والمرؤوس"[2]، ان العلاقة في تجليها العمودي لن تكون مؤطرة بالشكل الذي يمنح الرئيس على مرؤوسيه حقاً تملكياً وكأنه يتصرف في أغراضه العينية، إنما طبيعة التعاقد بين الجانبين ينبغي ان لا تلغي وجودات الأطراف المتعاقدة، حتى وان كان هنالك طرف، من حيث وسائل القوة وتنفيذ الأوامر، أقوى من الطرف الآخر، لان التوازن المتقابل يجب ان يكون مهيمناً ومسيطراً في جميع مفاصل العلاقة وتشكيلاتها .

ثانياً الضرورة الشرعية للسلطة السياسية:

لعل من الأهمية بمكان الاشارة الى ان محاولة تحديد موقعية الضرورة الشرعية للسلطة السياسية عند المفكرين السياسيين، نابع بشكل رئيس من أُسية الدور الذي يشغله الدين في قضايا الشأن العام عندهم، وهذه الحقيقة تشي بأن طبيعة النظرة التي ينظر بها العلامة الطباطبائي لخاتمية الدين الاسلامي، وكونه

(1) محمد حسين الطباطبائي، القرآن في الإسلام، ط١ ١٤٢٥ هـ/ ٢٠٠٤م، نشر مكتبة فدك، قم المقدسة، ص ٩٨ .
(2) محمد حسين الطباطبائي، أصول الفلسفة والمنهج الواقعي، مصدر سبق ذكره، ج١ ص ٦٠٦ .

يتوسع في الخطوط والمفاصل التي يتعرض لها في مسار الحياة العامة تفرض نفسها على موضوعة الضرورة الشرعية للسلطة السياسية في فكره، بيد أن الاشارة هذه لا تعني ان ذهابه الى الضرورة العقلية، كما مر سابقاً، منعتق من أُسار هذه النظرة، فكما "ان النظرة الشاملة للدين الاسلامي عنده حظرت في التأسيس للضرورة الشرعية، فهي كذلك حاضرة بخصوص الضرورة العقلية، غاية ما في الامر ان الاولى تتمثل في كونها من القضايا "داخل دينية"، اي التي يتم التوصل اليها عبر الولوج الى داخل المتن الديني الاسلامي، بخلاف الثانية التي بذاتها متحررة من الاستدلال عليها من داخل النص الديني الاسلامي"[١].

وبغية الإنطلاق في بيان الضرورة الشرعية للسلطة السياسية يعتقد الطباطبائي ان الدين الاسلامية جاء ليوثق العلاقة بين حيزيّ الدنيا والاخرة، ويجسر الوصال بينهما بشكل مكثف ومتين، يقول الطباطبائي "ان الدين جاء من اجل الدنيا والآخرة، وقد توهم من يعتقد انه يدعو فقط للآخرة وترك الدنيا"[٢]، إذ لا محيص من ان الدين يحتاج إلى وجود ناظمٍ لأمور الحياة، ويؤطر منظومة الحقوق وما يرتبط وبها ويترتب عليها من واجبات، بيد انه لا يكتفي بالنظر إلى المجتمع المخاطَب بالتعاليم الدينية من اجل معرفة طبيعة السلطة الموجودة، والاكتفاء بها باعتبارها إرادة عليا والسير وفقها، والانتماء إليها، ومن ثم التنقل في داخل حواضنها في نشر تعاليمه، وإنما هو بذاته عبارة عن منظومة متكاملة تنطوي على أبعاد كثيرة، احد أهم هذه الأبعاد هو البعد السياسي الذي جاء الدين ليقول قوله فيه، ويخلق تنظيماً سياسياً متوافقاً مع تعاليمه وتشريعاته، ولهذا يختلف الدين الإسلامي عن غيره بتلك السمة التي تجعله يحتوي على قدر كبير من التعاليم التي تتناول جوانب الحياة على اختلافها وتنوعها.

يُدرك الطباطبائي ان الدين الاسلامي تعامل مع السلطة السياسية يتنوع في التعبيرات الاصطلاحية، إذ تتعدد الدلالات التعبيرية عن السلطة السياسية، وأحد أهم التعبيرات التي يعمد – الطباطبائي– لمقاربة الضرورة الشرعية للسلطة من خلالها هو "الولاية"، عندما يؤكد وجود جملة من الآيات القرآنية الكاشفة عن محورية الولاية ومركزيتها في النص الإسلامي، فقد وردت "العديد من الآيات القرآنية التي فيها توجيهات صريحة بشان الحكومة والولاية، كقوله تعالى (النَّبِيُّ أَوْلَى بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنْفُسِهِمْ)[٣]، وقوله تعالى (إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ رَاكِعُونَ)[٤]، وقوله تعالى (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ)[٥]، وقوله تعالى (وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ يَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ)[٦]، وآيات

---

[١] علي أكبر قراملكي، السلطة السياسية الدينية، دراسة في الاسس التنظيرية الاسلامية، ط١ ١٤٣٩هـ، د.ن، قم المقدسة، ص٤٧.
[٢] محمد حسين الطباطبائي، الميزان في تفسير القرآن، مصدر سبق ذكره، ج ٤ ص ١٠٠ .
[٣] سورة الأحزاب، آية ٦ .
[٤] سورة المائدة، آية ٥٥ .
[٥] سورة النساء، آية ٥٩ .
[٦] سورة التوبة، آية ٧١ .

كريمة أخرى بهذا المضمون، وصرفُ لفظ (الولاية) عن ظاهره إلى معنى الحب والصداقة تَكلّفٌ من غير موجب يقتضي ذلك[١]، لكن ما هو المعنى الظاهري للولاية عند الطباطبائي؟ يجيب العلامة بأن الشخص الذي يتولى مهمة رعاية الشؤون الاجتماعية عبر حفظ التعادل الاجتماعي، ويصون المجتمع من الفوضى والاختلال، هذه المهمة هي المسؤولية العامة التي تُعبرُ عن المعنى الظاهري للولاية[٢]، وهكذا تكون الولاية مرادفة لمعنى السلطة السياسية في المجتمع، وهي تبعاً للآيات القرآنية الكريمة التي أوردها الطباطبائي، تعد ضرورة شرعية يجب ان تقام كيما تحفظ حقوق الناس ويسود العدل الاجتماعي، وتمنع التظالم الذي لا بد في حصوله كلما احتدم الاحتكاك بين الناس، فالإنسان مندفع صوب تحقيق اكبر قدر من إشباع حاجاته بواسطة استخدام الغير، وبما ان رغائب الناس وحاجاتهم مختلفة، وقد تكون في أحيان كثيرة متناقضة، فلا شك في الحاجة إلى وجود السلطة التي تحكم عملية التناقض وترفعها في نطاق وحدة نظامية متماشية مع الفطرة الإنسانية وتعاليم الدين، ان الأخير جاء من اجل ضمان انسيابية الحياة الاجتماعية وجعلها أكثر قابلية على إنتاج إرادة إنسانية واعية تعمل، عبر تمازج الإرادات الفردية داخل الكيان العضوي العام (المجتمع الإسلامي)، على تفعيل الانتظام الذاتي للأفراد من جهة، وضبط وقع الحراك التزاحمي من خلال قوانين تكافئ المحسن وتعاقب المسيء من جهة أخرى.

ويتقدم محمد حسين الطباطبائي للأمام في سياق سعيه إلى بيان هذا الشكل من الضرورة للسلطة، وذلك من خلال قراءة التوجه العام للآيات القرآنية المنطوية على أحكام عبادية ومعاملاتية معينة، فهو يرى ان عامة الآيات المتضمنة لإقامة العبادات والقيام بأمر الجهاد وإجراء الحدود والقصاص وغير ذلك، توجه خطاباتها إلى عامة المؤمنين دون النبي (ص) خاصة، كقوله تعالى (وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ)[٣]، وقوله (وأَنْفِقُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ)[٤]، وقوله (كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ)[٥]، ... وقوله تعالى (وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ يَا أُولِي الْأَلْبَابِ)[٦]، وايضاً (وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا)[٧]، وقوله تعالى (الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِئَةَ جَلْدَةٍ)[٨]، ويستفاد من الجميع ان الدين صبغة اجتماعية حمله الله تعالى على الناس[٩]، ويقصد العلامة من الصبغة الاجتماعية ان الأحكام جاءت لتخاطب جميع أفراد المجتمع، وان هذا الخطاب هو خطاب جمعي، أي يُراد له ان يُمتثل على الصعيد العام، وليس الامتثال الفردي المرتبط بكل شخص على حدة، وهذا بالتأكيد سيجعلنا في مواجهة حتمية مع إلزامية وجود سلطة/إرادة عليا تقوم

(١) محمد حسين الطباطبائي، نظرية السياسة والحكم في الإسلام، مصدر سبق ذكره، ص ٦٣ .
(٢) المصدر السابق، ص ٢٥ .
(٣) سورة النساء – آية ٧٧ .
(٤) سورة البقرة – آية ١٩٥ .
(٥) سورة البقرة – آية ١٨٣ .
(٦) سورة البقرة – آية ١٧٩ .
(٧) سورة آل عمران – آية ١٠٣ .
(٨) سورة النور – آية ٢ .
(٩) محمد حسين الطباطبائي، الميزان في تفسير القرآن، مصدر سبق ذكره، ج ٤ ص ١٠٦ -١٠٧ .

بتوفير البيئة اللازمة لتطبيق الأحكام الاجتماعية بشكلها الصحيح، إذ لا يمكن الحديث عن إقامة حدود شرعية وقصاصات وغيرها من دون وجود السلطة القادرة على تنفيذ الأحكام الجزائية، يقول الطباطبائي "في الشريعة الإسلامية جملة من الأحكام التي لا يمكن تنفيذها بغير وجود سلطة قائمة وحكومة شرعية، ...، ولا بد لإجراء هذه الأحكام من وجود سلطة شرعية وحكومة تلي أمر المسلمين في البلاد"[١]، ولعل هذا الدليل، أي دليل طبيعة الأحكام الإسلامية ذات الصبغة الاجتماعية، يعد من ابرز الأدلة التي يقدمها أنصار الحكم الإسلامي في الوقت الراهن، فهم ينطلقون من هذه الخاصية المتوافرة في متن النصوص الإسلامية المؤكدة على ان بنية النص الإسلامي على صعيد الأحكام لا تنسجم مع الإقرار إبتسار الشمولية الدينية واختزالها في إطار الجنبة الشخصانية المغرقة في فرديتها، وهكذا تأخذ السلطة السياسية عمقها الاستراتيجي في داخل النص الديني الذي يؤكد على نطاق العمل العام في المجتمع، ولا يقتصر على ترتيبات العلاقة الثنائية الضيقة (الله تعالى – الإنسان)، بل تتعداها إلى دالة أوسع تشمل (الله تعالى– الإنسان) و(الإنسان– الإنسان)، مع التأكيد على ان الشكل الأخير من العلاقة، أي (الإنسان– الإنسان) يسير طولياً مع الإرادة الإلهية المُبَيَنة في النص الإسلامي.

وعموماً، ينطلق العلامة ايضاً من الممارسة النبوية، وما جرى بعدها، للاستدلال على ضرورة السلطة شرعياً، فبالنسبة للممارسة النبوية، نجد ان النبي (ص) كان لا يهمل في تاريخ الدعوة الإسلامية شأناً من شؤون الولاية في حالة من الحالات، فكان يولي القضاة مهام القضاء، ويبعث الجباة لجمع المال إلى أطراف الجزيرة العربية[٢]، وايضاً في هذه الممارسة، يستشف الطباطبائي من سلوك المسلمين مع النبي (ص) دليلاً اضافياً على صحة مُدعاه، إذ يشدد على ان المسلمين كانوا يسالون النبي (ص) عن مسائل لا تبلغ هذا الحد من الأهمية [يقصد حد الولاية/السلطة في المجتمع الإسلامي]، كالإنفاق والأهلة والمحيض•، ولا يعرضون لمثل هذا السؤال[٣]، إذ يعتقد الطباطبائي "ان المسلمين لم يتعرضوا في صدر الإسلام للسؤال عن أصل مسالة (الحكم والولاية) مع قيام النبي (ص) بمهمة الحكم والولاية، من الدفاع والأمن والإدارة ...، ومع ابتلاء المسلمين غالباً بشؤون الحكم، وذلك لبداهة المسالة بذاتها، واطمئنان المسلمين إلى لزومها بالفطرة"[٤].

---

[١] محمد حسين الطباطبائي، نظرية السياسة والحكم في الإسلام، مصدر سبق ذكره، ص ٦٦ -٦٧ .
[٢] المصدر السابق، ص ٦٢ .
• وهي أسئلة دلّ القرآن الكريم على قيام المسلمين بسؤال النبي (ص) عن موضوعاتها، كقوله تعالى (وَيَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ قُلِ الْعَفْوَ) سورة البقرة - آية ٢١٩، وقوله تعالى (يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَهِلَّةِ قُلْ هِيَ مَوَاقِيتُ لِلنَّاسِ وَالْحَجِّ) سورة البقرة – آية ١٨٩، وقوله تعالى (وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْمَحِيضِ قُلْ هُوَ أَذًى فَاعْتَزِلُوا النِّسَاءَ فِي الْمَحِيضِ) سورة البقرة – آية ٢٢٢.
[٣] نظرية السياسة والحكم في الإسلام، ص ٣٣ .
[٤] المصدر السابق والصفحة .

هذا بالنسبة للتجربة النبوية، أما ما جرى بعدها، فيعتقد العلامة ان المختلفين في السقيفة اختلفوا في الشخص الذي سيتولى الخلافة، ولم يختلفوا في أصل الخلافة[١]، وهذا ان دل على شيء، فإنما يدل على بداهتها عندهم، وأهميتها الإلحاحية غير القابلة للتجاوز أو الإنكار، ومن ثم يمكن مقاربة فعل المسلمين على ثبوت الضرورة الشرعية للسلطة السياسية عندهم.

(المبحث الثاني)

نشأة السلطة السياسية في فكر السيد الطباطبائي

أولاً: ما قبل الاختلاف وغياب السلطة السياسية:

بعد أن أثبت محمد حسين الطباطبائي الضرورتين العقلية والشرعية للسلطة السياسية ذهب الى تحليل الميكانزم الذي تمت وفقه نشأة السلطة السياسية وتطورها الصيروري، الأمر الذي دفعه الى إعادة قراءة البدايات الأولية للاجتماع الإنساني في المراحل الثلاث التي سيتم التطرق إليها قريباً، وربما يمكن القول ان العلامة قد انتهج في سبيل هذا التحقيب المعرفي/الاجتماعي لمسار السلطة، وملاحقتها التاريخية لأبرز التمفصلات التي جعلتها تنتقل تدريجياً الى ما هي عليه الآن، انتهج منهجية قام فيها بتوظيف المنجز العقلي– الفلسفي الذي نظّر له في نظرية (الاستخدام في الاجتماع الإنساني)[٢] من جانب، ومن جانب آخرٍ عبر الرجوع إلى متن النص الديني؛ بغية استخلاص القراءة التاريخية لمجريات الأمور في عهد زمني موغل في القدم، وهنا نكون أمام مصدرين أساسيين أسهما بشكل كبير في طبيعة المسار الذي نشأت السلطة السياسية وفقاً له.

بعد الإقرار بضرورة السلطة السياسية، عقلياً وشرعياً، للمجتمع الإنساني، وان لا محيص عنها ولا مخرج، يسعى الطباطبائي الى أن يطرح تحليلاً يوضح فيه الصيرورة التاريخية التي تمت فيها ظهور أولى حاجات الناس للسلطة السياسية ضمن معترك الحياة الاجتماعية المستفلحة بنزعة الاستخدام الذاتية/الطبيعية في الإنسان، فالإنسان في أول أمره لم يكن يعرف السلطة، بل لم يكن في أية حاجة إليها، لماذا؟

يعتقد الطباطبائي ان مسيرة العلاقة الجدلية بين الإنسان – الإنسان، لم تكن على شاكلة واحدة، وإنما مرت عبر مراحل ثلاث، أو عصور ثلاثة على حد تعبيره، وهي:[٣]:

---

[١] المصدر السابق .

[٢] لا يلاحظ قارئ في تنظير الطباطبائي للمسار الصيروري للسلطة تمثلاً كبيراً لنظرية الاستخدام في المواضع التي عالج فيها العلامة هذا المسار ؛ لأسباب ليس المقام مقام ايرادها، إذ تجلى الجانب المستخلص من متن النص الديني بشكل اكبر، بيد ان هذا لا يعني الغياب الكلي لنظرية الاستخدام في المتن الطباطبائي، لهذا سعينا إلى ان الربط بين الموضوعين في هذا المبحث بطريقة تجعل الحضور أفضل لنظرية الاستخدام، ولو بشكل مختصر.

[٣] محمد حسين الطباطبائي، مقالات تأسيسية في الفكر الإسلامي، تعريب: خالد توفيق، ط١ ١٤١٥هـ، نشر دار أم القرى، بيروت.، ص ١٤٠ .

١-عصر البساطة.

٢-عصر وحدة الامم.

٣- عصر الحس والمادة.

يعود العلامة إلى متن النص الديني كيما يستنتج منه حالة الحياة الاجتماعية للإنسان في زمن غابر، كان فيه الإنسان يعيش البساطة، ويتحرك وفقاً لفطرته وطبيعته الأولية، أو لنقل الطبيعة الخام للإنسان، إن جاز التعبير ولاق، إذ ورد في القران الكريم توصيفاً لهذا العصر الإنساني الذي بدأت الحياة الاجتماعية الأولى للإنسان في خضمه، يقول تعالى (كَانَ النَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً فَبَعَثَ اللَّهُ النَّبِيِّينَ مُبَشِّرِينَ وَمُنْذِرِينَ وَأَنْزَلَ مَعَهُمُ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِيَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ فِيمَا اخْتَلَفُوا فِيهِ وَمَا اخْتَلَفَ فِيهِ إِلَّا الَّذِينَ أُوتُوهُ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَتْهُمُ الْبَيِّنَاتُ بَغْيًا بَيْنَهُمْ فَهَدَى اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا لِمَا اخْتَلَفُوا فِيهِ مِنَ الْحَقِّ بِإِذْنِهِ وَاللَّهُ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ)[١]، إذن، كانت الحياة الاجتماعية تقوم على عنصري البساطة والسذاجة في تعقل الإنسان ومستويات ادراكه، ولم يكن الناس بقادرين على ان يعيشوا حالة الاختلاف؛ لفقدان المسببات والموجبات المقررة لذلك، وكان الوئام/الوفاق هو السائد والمهيمن في الحياة، يقول العلامة "كان الناس بعد آدم (ع) يعيشون أمة واحدة على بساطة وسذاجة"[٢]، ويقول في موضع آخر تعقيباً على الآية السابقة "حيث ينبئ [القران الكريم] ان الإنسان في أقدم عهوده كان امة واحدة ساذجة لا اختلاف بينهم [أي بين الأفراد المكونين للأمة]"[٣]، لعل ذلك القدر من البساطة لم يكن مستدعياً وجود حالة الاختلاف بين الناس، إذ قد يكون كل شخص في ذلك العصر يكتفي بسد حاجاته دونما أية مطامع أخرى في استغلال الآخرين، لكن كيف لم تكن لديه نزعة الاستغلال وهو ما انخرط في الاجتماع الإنساني إلا بدافع استخدام الآخرين كما هو ذهب الطباطبائي؟ وبعبارة أخرى، ان مجرد الإقرار بمنهجية الاستخدام وأُسيتها في الاجتماع سيقود بلا شك إلى وجود نزعة استغلالية عند بعض أفراد هذا الاجتماع، فكيف كان الناس امة واحدة يعيشون القناعة في اخذ حاجتهم فقط؟ ربما يمكن الإجابة من لحاظ ان مديات التعقل الإنساني في هذا العصر لم تكن ترتقي إلى ان تجعل الإنسان راغباً في استغلال الآخرين؛ لان الاستغلال عبارة عن حالة شعورية تحدث لدى الإنسان عبر عدة فواعل، من أهمها إدراكه بان الاعتلاء على الآخرين، واخذ المنفعة منهم دونما مقابل، والعمل على الحصول على اكبر قدر من رمزية العلو الاجتماعي، وغيرها من الأسباب، كلها أمور قد لا يكون الإنسان تمثلها في بداية حياته، إذ يكفي في هذه البداية ان يدرك الإنسان انه مركب بطريقة تجعله بحاجة ماسة إلى الآخرين، والآخرون بدورهم بحاجة إليه، وهكذا ولج الفرد مع غيره في حالة عضوية من الاجتماع الإنساني.

---

[١] سورة البقرة – آية ٢١٣ .

[٢] محمد حسين الطباطبائي، الميزان في تفسير القرآن، مصدر سبق ذكره، ج١٠ ص ٢٠٢.

[٣] المصدر السابق، ج٤ ص ٨١ .

ان هذه النظرة الذاهبة إلى وجود البساطة في تاريخ الإنسانية تجد مؤكداتها ومؤيداتها لدى المنجز المعاصر لعلم الأحياء وتاريخ الانثروبولوجيا، إذ يؤكد المختصون على ان الإنسان القديم، بعد دراسة ما بقايا وأحفورات، لم يكن على هذا القدر الدقيق والعميق من الإدراك والقوام الهيكيلي المعهود الآن، وإنما كان مكوناً بطريقة تجعله ابسط تعقلياً – وأضخم جسدياً من إنسان اليوم[١]، وهكذا قد نكون أمام رؤية دينية تقترب في بعض تضاعيفها مع الرؤية المثبتة علمياً في مجالات علوم البيولوجيا وتأريخ الانسان القديم.

إذ يكفي الإنسان ان يدرك انه منخرط في المجتمع مع غيره؛ لكونه بحاجة إليهم في إشباع حاجاته، وذلك من خلال استخدامهم، وانه يبحث عن إشباع هذه الحاجات بطريقة بسيطة، ربما تجعله مكتفياً بالحد الأدنى الذي يضمن له البقاء على قيد الحياة، وهكذا تكون الحياة، وقتها، عبارة عن حياة بسيطة، يسود فيها الوئام، ولا داعي فيها للاستغلال والاختلاف ؛ لغياب العناصر الدافعة المسببة للصراع وللصِدام[٢].

ولهذا لم تكن السلطة السياسية موجودة؛ لأنها لم توجد، كما سيتبين، إلا من اجل فض الاختلافات والصِدامات والنزاعات التي حصلت بعد حين، ومن هذا المنطلق لم يكن المجتمعون بحاجة إليها، ولاسيما مع غياب مسبباتها من جهة، وان وجودها يتطلب درجة تعقلية عالية كانت غير موجودة عند السابقين، وربما كان الناس يسيرون حياتهم في مرحلة ما قبل وجود السلطة بدرجة بسيطة من العلاقات التي لم تكن معقدة بحيث تتطلب وجود لائحة فض الاشتباك والنزاعات في العلاقات الاجتماعية، وربما يمكن القول ان التنظيرات السياسية غير الدينية التي أُريد منها إماطة اللثام عن نشأة السلطة السياسية، لا تذهب بعيداً، من هذه الزاوية على الأقل، عن الرأي الذي يطرحه جملة من

---

(١) John Williams, The Biological Perspective in the Ancient Period, 1st Edition, Highly Valley Publishing and Printing, London, p73.

(٢) يعتقد محمد محمد صادق الصدر في كتابه "اليوم الموعود" وهو الجزء الرابع من موسوعته الموسومة "موسوعة الإمام المهدي (عج)" ان الرسالات السماوية لم تكن نفس المستوى من التراتبية التشريعية، وإنما كان هنالك حالة من الارتقاء التدريجي في الأحكام السماوية التي يُراد من الناس ان يمتثلوها، لذا فإنه عكف على تقسيم النبوات إلى عدة أشكال (النبوات العقائدية او المفاهيمية – النبوات التشريعية – النبوات القبلية – النبوات العالمية)، ويرى ان (النبوات العقائدية) يكتفي فيها النبي بالسعي الى تحقيق أمرين، الاول: بث الروح العقائدية، بمعنى إعطاء صورة محددة على الرغم من اختصارها وسذاجتها، عن وجود خالق الكون وافعاله المهمة في الكون، وإمكان مخاطبته للبشر عن طريق الأنبياء والمرسلين، الثاني: بث الروح الأخلاقية، بالدرجة البسيطة المناسبة، حيث كان يحاول رفع الاختلافات ببث مفاهيم الاخوة والمجاملة مع الاخرين من ناحية، وتعويد الناس على إطاعة كبرائهم وموجهيهم من ناحية أخرى، ويذهب الصدر الى ان المستوى الإدراكي للناس الذين أُرسلت إليهم النبوات العقائدية لم يكن عميقاً بدرجة تجعلهم مؤهلين لتلقي أحكامٍ تشريعية من الله تعالى، وهذا يعد تاكيداً على وجود عصر البساطة والسذاجة الذي عاشه الناس منذ غير قليل من الزمن.
يُنظر: محمد محمد صادق الصدر، اليوم الموعود بين الفكر المادي والديني، ط١ ١٤٢٣هـ/٢٠٠٢م، دار التعارف للمطبوعات، بيروت، ص٤٤٩ وما بعدها.
ويوجد في كلام الطباطبائي ما يؤكد وجود تأخر التشريع الإلهي على الوجود الأول للمجتمع الإنساني، إذ يقول "ان كتاب نوح أول كتاب سماوي متضمن للشريعة"، المصدر: الميزان في تفسير القرآن، ج١ ص ١٦٠ .

الإسلاميين[١]، إذ تذهب نظرية العقد الاجتماعي "Contract Theory Social" إلى ان الناس في المجتمع البدائي/الأولي، أي مجتمع حالة الطبيعة/State of Nature لم تكن هناك سلطة سياسية، وإنما ظهرت بعد ذلك من اجل إيجاد حل للعلاقة الصِدامية السائدة والتي جعلت الإنسان ذئباً لأخيه الإنسان كما ذهب توماس هوبز[٢]، أو لحلحلة الحالة العرضية التي انعطفت بمسار المجتمع الإنساني جاعلة منه يرزح في وطأة الصراع والاقتتال بعد حالة من السلام والوئام كما ذهب جون لوك، وسايره بعد ذلك – باختلافات معينة – جان جاك روسو[٣]، وإن كانت وجهة نظر الطباطبائي في مرحلة البساطة أقرب الى وجهتي نظر جون لوك وجان جاك روسو منها الى توماس هوبز: لكون الأخير تهيمن على حالة الطبيعة عنده الحرب والصِدام تماشياً مع حرب الجميع ضد الجميع في ظل الاستئناب الاجتماعي إن جاز التعبير ولاق.

إذن حتى النظريات غير الدينية تتفق على أن السلطة السياسية لم تكن موجودة مع بداية وجود الاجتماع الإنساني، وتماشياً مع ان كل قضية توجد بوجود اشتراطاتها، فإن الاشتراطات التي أوجدت المجتمع الإنساني كانت اقرب إلى فطرة الإنسان وتعقله الأولي من الحاجة إلى وجود الناظم الاساسي لإدارة الشأن العام، وان الأخير الذي هو السلطة، لم يوجد بدوره إلا بعد توافر اشتراطاته ومستلزماته الرئيسة.

ثانياً: الاختلاف والحاجة للسلطة السياسية:

نشأت السلطة السياسية في فكر الطباطبائي بعد نشوب الاختلاف في المجتمع الإنساني، الأمر الذي أدى إلى الزامية تدخل اللطف الإلهي عبر إرسال الأنبياء، وهو يستشهد على هذا التحليل بنفس الآية القرآنية ٢١٣ من سورة البقرة، يقول تعالى "كَانَ النَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً فَبَعَثَ اللَّهُ النَّبِيِّينَ مُبَشِّرِينَ وَمُنْذِرِينَ وَأَنْزَلَ مَعَهُمُ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِيَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ فِيمَا اخْتَلَفُوا فِيهِ...)، إذ ان بعثة الأنبياء جاءت كاستجابة طبيعة لوجود حالة الاختلاف بين الناس الذين تفرقوا بعد ان كانوا امة واحدة، يؤكد العلامة على ان الاختلاف حصل في إقتناء المزايا الحيوية، فاستدعى ذلك وضع قوانين ترفع الاختلافات الطارئة والمشاجرات في لوازم الحياة، فأُلبست القوانين الموضوعة لباس الدين، وشُفعت بالتبشير والإنذار، بالثواب وبالعقاب ، وأصلحت بالعبادات المندوبة إليها ببعث النبيين، وإرسال المرسلين[٤]، هكذا كان الاختلاف

---

[١] علي أكبر قراملكي، مصدر سبق ذكره، ص١٤٥.
[٢] عبد الرضا الطعان وآخرون، الفكر السياسي الغربي الحديث والمعاصر، (جزآن) ط١ ٢٠٠٨م، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، بغداد، ج١ ص٣٨.
[٣] عبد الرضا الطعان وآخرون، مصدر سبق ذكره، ج١ ص٨٣ ص١٠٤.
[٤] محمد حسين الطباطبائي، الميزان في تفسير القرآن، مصدر سبق ذكره، ج٢ ص ٩٢ .

بين الناس منشأً لتدخل السماء بلطفها في حل النزاع وإيجاد التوليفة الناجعة الضامنة لاستقرار المجتمع الإنساني، وجعله يسير بطريقه التكاملي، ويعتقد الطباطبائي ان الاختلاف الذي حصل على نوعين[١]:

الأول: اختلاف في أمر الدين مستند على بغي الباغين دون فطرتهم وغريزتهم، يقول تعالى في نفس الآية الكريمة (وَمَا اخْتَلَفَ فِيهِ إِلَّا الَّذِينَ أُوتُوهُ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَتْهُمُ الْبَيِّنَاتُ بَغْيًا بَيْنَهُمْ) .

الثاني: اختلاف في أمر الدنيا، وهو فطري، وسبب لتشريع الدين، ثم هدى الله سبحانه المؤمنين إلى الحق المختَلَف فيه بإذنه، والله يهدي من يشاء إلى صراط مستقيم.

وبناءً على وجود اختلافيّن، فإن احدهما لا يتقاطع مع الفطرة الإنسانية، بخلاف الآخر، "إذ تفشت روح الاستكبار، وآل الأمر إلى استعلاء البعض على البعض تدريجياً، واتخاذ بعضهم بعضاً اراباباً، وهذه هي النواة الأصلية التي نشأت وأخضرت وأينعت ولم تثمر إلا دين الوثنية والاختلاف الشديد بين الطبقات الاجتماعية باستخدام القوي للضعيف"[٢]، ويشدد الطباطبائي على ان هذا الاختلاف لم يكن إلا بغياً من الذين أوتوا الكتاب ظلماً وعتواً منهم بعد ما تبين لهم أصوله ومعارفه، وتمت عليهم الحجة[٣]، ومن اجل تحصيل فهم متكامل لهذا الفهم الطباطبائي للموضوعة، وبيان علاقته الأساسية بنشأة السلطة السياسية، يمكن الإشارة إلى عدة أمور:

الأمر الأول: ان سبب تشريع الدين هو الاختلاف؛ لأجل إيجاد الحل السماوي الناجع للاختلاف الطبيعي، أو على الأقل المنسجم مع الفطرة، على عكس الاختلاف الثاني، يشير الطباطبائي إلى هذا الأمر، حين يشدد على "ان الإنسان – وهو نوع مفطور على الاجتماع والتعاون– كان في أول اجتماعه امة واحدة، ثم ظهر فيه، بحسب الفطرة، الاختلاف في اقتناء المزايا الحيوية، فاستدعى ذلك وضع قوانين ترفع الاختلافات الطارئة، والمشاجرات في لوازم الحياة، فألبست القوانين الموضوعة لباس الدين، وشفعت بالتبشير والإنذار، بالثواب وبالعقاب، وأصلحت بالعبادات المندوبة إليها ببعث النبيين، وإرسال المرسلين، ثم اختلفوا في معارف الدين، أو أمور المبدأ والمعاد، فأخذل بذلك أمر الوحدة الدينية، وظهرت الشعوب والأحزاب، وتبع ذلك الاختلاف في غيره، ولم يكن هذا الاختلاف الثاني إلا بغياً من الذين أوتوا الكتاب"[٤]، وقد مر المجتمع الإنساني بعصر السذاجة والبساطة، ثم تطور فَمَرّ بعصر وحدة الأمم، الذي هو عصر لاحق نتج عن تطور المجتمع، وتعقد العلاقات الموجدة فيه، وبعد ذلك سيبرز عصرٌ جديدٌ يتمثل بهيمنة المادة واللذة، وعلى متخلف العصور كان للدين دور كبير، إما انضاجاً ان كان النمط الموجود صحيحاً، أو تغييراً إن كان غير صحيح .

---

[١] المصدر السابق، نفس الجزء والصفحة .
[٢] المصدر السابق، ج ١٠ ص ٢٠٢٠
[٣] المصدر السابق، ج٢ ص ٩٢ .
[٤] المصدر السابق، نفس الجزء والصفحة .

الأمر الثاني: لقد انتقل المجتمع الإنساني، نتيجة تطور الإدراك لدى المجتمعين، وتعقد شبكة العلاقات الاجتماعية شيئاً فشيئاً، إلى حالة من الإفراط في انتهاج بعض الناس لمنهجية الاستخدام المتأصلة لديهم، هذه المنهجية التي هي عبارة عن أمر ذاتي/ طبيعي في الإنسان، تستدعي من الأخير ان يقوم باستخدام الغير وتوظيفه في سبيل إشباع حاجاته، وبالمقابل، عليه ان يقوم هو ايضاً بإشباع حاجات الآخرين، بيد ان الخلل الذي حصل هو وجود نزعة استعلائية/استغلالية حملت بعضاً من الأفراد إلى استغلال الغير، بل واستعبادهم، وسلب حقوقهم دونما أية احترام لطبيعة التراتبية الناجعة التي تفترض الاستناد إلى أسلوب المنفعة المتبادلة، الأمر الذي آل إلى إيجاد ثنائية "المستكبر – المستضعف" أو "المستغِل – المستغَل"، وهذا يعد افراطاً في إتباع الاستخدام الذي هو أمر مشروع في تحقيق غاية الفرد ومراده، ان الاستخدام وإن كان يفترض ان الإنسان يسعى دائماً إلى البحث عن اكبر قدر من اشباع الحاجات لديه، لكنه يفترض ايضاً، ضمن خارطة العمل المتبادل في النتائج، ان تكون حالة الإشباع على قدر كبير من المعقولية.

ان السبب الخفي الذي يقف خلف إنزال التشريع المانع من ظلم الآخرين، يتمثل في إفراطهم في الاستخدام بطريقة جعلتهم يظلمون ويتجاوزون حدود المعقول، وحد الطبيعة اللازم لسير الأمور بما هومتوافق مع الفطرة، وهكذا نكون أمام ترابط وثيق بين الإفراط الاستخدامي، إن جاز التعبير ولاق، وبين بعثة الأنبياء من اجل إعادة ترسيم الحدود العلائقية بين أفراد المجتمع الإنساني بطريقة أكثر فاعلية.

الأمر الثالث: نشأت السلطة السياسية عبر الأنبياء الذين بعثهم الله تعالى من اجل حلحلة الأوضاع المرتبكة نتيجة الاختلاف في المجتمع الإنساني، ويعتقد الطباطبائي ان السلطة بنشأتها كانت دينية منذ البداية؛ لان الاختلاف تم حله بواسطة الأنبياء، وهم حملة الديانات ومبلغوها إلى الناس . وليس كما ذهبت النظريات غير الدينية من ان الناس بإرادتهم وبتفكيرهم انشأوا السلطة السياسية، وما تبع ذلك من قيام الدولة بالفهم المعاصر السائد، دونما أي تدخل من السماء، وهو يؤكد على ان القوانين التشريعية أول ما نشأت على يد الأنبياء، وليس هذا فقط، بل يرى ان القوانين غير الدينية [يقصد السليمة والصحيحة] قد أُخذت بالتقليد من الدين[1]، وعلى هذا الأساس نكون أمام رؤية تجعل تدخل الدين في قيام السلطة السياسية ومسارها الصيروري سبباً اساسياً للنشأة التاريخية للسلطة .

الأمر الرابع: ان الدين قد تدخل منذ البداية في الشأن العام للحياة، وعمل على تأسيس السلطة السياسية، وان الأنبياء هم الذين كانوا يديرون الحياة الاجتماعية، ولم يكن الدين مجرد رابطة للإنسان مع الله تعالى، وإنما يتدخل في مفاصل الحياة، ويديرها، تبعاً للتشريعات الإلهية التي جاء بها الأنبياء.

[1] محمد حسين الطباطبائي، الميزان في تفسير القرآن، مصدر سبق ذكره، ج٢ ص ١٠٠ .

ان المسار الصيروري للسلطة السياسية في فكر الطباطبائي قد مر بالعديد من الانتقالات، وتجاذبته جملةٌ من الفواعل، التي أثرت فيه وتأثرت به، وبهذا نكون أمام رؤية تنظر إلى السلطة بوصفها واقعة ارتقت من خلال تقادم السنين، وتطورت مع تطور التعقل الإنساني الذي اخذ بالتعقد والتشكل في إطار وحدة مجتمعية جعلت الناس في حاجة إلى تدخل سماوي أكبر ؛ بغية تسيير أمور الحياة بطريقة امثل وأفضل، ولعل من الأهمية بمكان الإشارة إلى ان تقرير العلامة في ان نشأة السلطة تمت عبر الدين، وان الأنبياء هم الذين حملوا هم رفع الاختلاف الاجتماعي الذي أدى إلى الزامية وجود القواعد الناظمة للفعل الإنساني، يجب ان لا يجعلنا نذهب إلى انه مع الضرورة الشرعية لها فقط، فالحديث عن جهوية الفاعل الذي بدأ التأسيس والتأصيل للسلطة شيء، والأسباب والدوافع والالزامات والمبررات شيء آخر، إذ ان ضرورة السلطة، منبثقة من قبل العقل والشرع على حد سواء، بينما ان الجهة التي أسست للسلطة، وتطورت الأخيرة في مسارها التاريخي بواسطتها، هي الدين الذي ما وجد إلا ليضمن سعادة الإنسان في الدنيا والآخرة.

(المبحث الثالث)

إسلامية السلطة السياسية في فكر الطباطبائي

أولاً: وجوب السلطة السياسية الاسلامية

بعد أن أثبت محمد حسين الطباطبائي الضرورتين العقلية والشرعية للسلطة السياسية، وبعد بيانه للميكانزم الذي تمت عبره نشأة السلطة السياسية، سعى الى توضيح الطابع الأُسي والمركزي/الاسلامي للسلطة السياسية كتعبير طبيعي منسجم مع رؤيته في أن أصل نشأة السلطة السياسية كان عن طريق الارادة الالهية بإرسال الانبياء للسيطرة على الاختلاف الذي حصل بين أفراد المجتمع الانساني، وتتمثل ماهية السلطة عند العلامة في وضعها القانوني الذي يملك حق الأمرة في المجتمع، وحمل الناس على طاعة القانون وإتباعه، لكن عليها ان لا تقتصر على الفقرات القانونية للنص بعيداً عن السعي الجاد صوب بناء قاعدة أخلاقية يسير وفقها المجتمع، إذ ان القانون الآمر بمواده سيجعل الناس يُطيعون خشية العقاب، ورغبة في الجزاء، بيد ان الدين لم يأت إلا ليغير الإنسان من الداخل، يُحيي ضميره من اجل ان يكون على قدر المكانة الاستخلافية التي منحها له الله تعالى، ويسعى الطباطبائي إلى الربط بين القانون والأخلاق والتوحيد بقوله "لا يسعد القانون إلا بإيمانٍ تحفظه الأخلاق الكريمة، والأخلاق الكريمة لا تتم إلا بالتوحيد"[1] ، هنا نكون أمام نظرة تُركز على موضوعة الدين ودوره في نفخ الأخلاق الفاضلة في نفوس الأتباع، لدرجة ان المنبع الحقيقي للأخلاق هو الدين لا غير، و لعل مرد هذه النظرة إلى ذلك التحليل الذي قدمه الطباطبائي وسعى فيه إلى حصر المصدر الاساسي للتشريعات

[1] محمد حسين الطباطبائي، الميزان في تفسير القرآن، مصدر سبق ذكره، ج ١١ ص ١٣٧ .

القانونية المنظمة لأوضاع المجتمع في الدين فقط، إذ يؤكد "ان الأحكام والقوانين ، سواء كانت معاملية اجتماعية يصلح بها حال المجتمع، ويجمع بها شمله، أو عبادية تبلغ بالإنسان غاية كماله من المعرفة والصلاح في مجتمع صالح، فإنها جميعاً يجب ان يتلقاها الإنسان من طريق نبوة إلهية ووحي سماوي لا غير"[(١)] ، فالدين هو مصدر السلطة السياسية، وهو ايضاً مصدر التشريعات، وكل التشريعات العادلة الموجودة لدى الإنسانية إنما مصدرها الأولي هو الدين، والأخير جاء متناغماً مع الفطرة الإنسانية، لان الإسلام، على سبيل المثال وبوصفه خاتم الديانات، دين فطري لا همّ له إلا إحياء آثار الفطرة التي أعفتها الجهالة الإنسانية، فلا مناص من ان يستباح به ما تهدي إليه الخلقة، وتقضي به الفطرة[٢]، إذ جاء الدين متوافقاً مع الفطرة الإنسانية، وساعياً إلى التكامل معها بالتشريعات التي تضمنها، وإلى رفع العقبات كافة التي تصد بنائها الذاتي الذي جُبلت عليه.

ولما كانت السلطة ضرورية وواجبة في العقل والشرع، فان الطباطبائي لا يألو جهداً في جعل المسلمين جميعهم مسؤولين عن إقامتها؛ من اجل النهوض بالولاية والحكومة[٣]، غير ان هذه الإقامة للسلطة، الإسلامية بطبيعتها، يجب ان لا تنقل المسؤولية الجماعية في الإيجاد إلى المسؤولية الجماعية في توليها، وقيام الكل بإدارة الشأن العام، وبعبارة أخرى، لا تعني مسؤولية جميع أفراد المجتمع في إقامة السلطة إلى تأسيس ديمقراطية بشكلها المباشر، إذ لا يؤمن بها؛ لأنه يعتقد، وهو هنا عملي بطريقة منطقية جداً، ان تولي هذا المنصب ينبغي ان يتم من قبل شخص واحد أو مجموعة من الأشخاص[٤]، فمن غير الممكن الإرتكان إلى منح إدارة الجميع/الشأن العام إلى الجميع؛ لان الفوضى ستسود في المجتمع، ولعل حقيقة هذا الأمر منجلية بشكل كبير عبر التأمل في الشكل المباشر للديمقراطية الذي كان سائداً في أثينا منذ قرون مديدة، علماً ان الطباطبائي لا يُشكل على هذا الشكل الديمقراطي فحسب، وإنما هو على الضد من الديمقراطية حتى في شكلها غير المباشر، إذ يرى فيها بديلٍ تشريعيٍ عن إرادة الله تعالى، والقول بأحقية الشعب في التشريع، بغض النظر عن طبيعة هذا التشريع من حيث توافقه مع الفطرة والدين، مما لا يقبله العلامة، وفي هذا تناقض مع الشعار الرئيس للمجتمع الإسلامي الذي هو إتباع الحق، يقول الطباطبائي "ان الاجتماع الإسلامي شعاره الوحيد هو إتباع الحق في النظر والعمل، والاجتماع المدني الحاضر شعاره إتباع ما يراه ويريده الأكثر، وهذان الشعاران يوجبان اختلاف الغاية في المجتمع المتكون"[٥]، الأمر الذي يلقي بظلاله على منظومة الحقوق الأساسية للإنسان، فالقران الكريم قد

(١) المصدر السابق، ج ١٢ ص ١٧٠ .
(٢) المصدر السابق، ج ٥ ص ١٦٤ .
(٣) محمد حسين الطباطبائي، مقالات تأسيسية في الفكر الإسلامي، مصدر سبق ذكره، ص ١٨٣ .
(٤) محمد حسين الطباطبائي، المصدر السابق و الصفحة.
(٥) محمد حسين الطباطبائي، الميزان في تفسير القرآن، مصدر سبق ذكره، ج ٤ ص ٨٨ .

اثبت، كما يرى الطباطبائي، ان أهم الحقوق الإنسانية هو التوحيد والقوانين الدينية المبنية عليه[١]، وهنا يبرز احد أهم الاختلاف بين التنظير الديني للسلطة السياسية والتنظير غير الديني، فجون لوك، على سبيل المثال، وهو احد أهم المفكرين الغربيين الذين اشتغلوا على قضية بناء التراتبية الحقوقية للإنسان، قدّم سُلَّماً لهذه الحقوق، ثم بيّن ان أهمها ثلاثة: حق الحياة Right of life، حق الحرية Right of freedom، حق المُلكية Right of property[٢]، وهذا سيؤثر كذلك في طريقة نظر السلطة، وآليات ممارسة الإرغام العام لإرادة الأفراد في المجتمع المحكوم؛ لان الهيكل البياني لـ (الحقوق) و(الواجبات) سيكون مختلفاً تبعاً للاختلاف في عنصر الأولوية في الحقوق الإنسانية الأساسية.

تأخذ أُسيةُ السلطة السياسية مداها الرحب عند الطباطبائي من خلال تأكيده على لزوميتها كما مر سابقاً من جانب، ووجوب قوتها وسيطرتها من جانب آخر، فهو يعتقد "ان كلما قويت الحكومة، أي حكومة كانت، على إجراء مقررات الجزاء، لم يتوقف المجتمع في سيره، ولا ضَلّ سائره عن طريقه ومقصده، وكلما ضعفت اشتد الهرج والمرج في داخله، وانحرف عن مسيره"[٣]، ان نشأة السلطة تكمن في نشوب الاختلاف الواجب الرفع عن المجتمع، من خلال تاطيره في داخل عضوية المجتمع المحكومة بالإرادة العليا، وهكذا على الأخيرة ان تشتد في مواضع فرض الجزاء وتنفيذ العقوبات، منعاً للتجاوز وايقافاً للخروج على حد التناسب العقلاني بين استحصال غايات الفرد المتمثلة بحقوقه، وضمان غايات الآخرين واحترام حقهم في فعل ما يريدون طبقاً للقانون، وهو ما يمثل الواجبات التي على الفرد احترامها وعدم الاعتداء عليها، ولما كانت السلطة تتمتع بهذا القدر الكبير من الأهمية والمحورية، فان هذا يجعلنا في معارضة مع تلك الآراء الداعية إلى التقليل، جهد الإمكان، من قوة السلطة وهيمنتها داخل المجتمع كما في بعض التنظيرات الليبرالية، فضلاً عن تلك التي تهدف إلى تضييقها تدريجياً إلى حد الاضمحلال المستقبلي كما في التنظيرات التقليدية الماركسية.

وفي سياق حديثه عن محورية السلطة السياسية يسعى الطباطبائي الى تقديم تشبيهات بين السلطة والفرد، ضمن رؤية تقترب الى حد كبير من تحليل ابن خلدون، إذ يعتقد ان كل شخص في أعماله الفردية يشبه حكومة كاملة لها قوانينها وسننها وآدابها، والقوى الفعالة في تلك الحكومة عليها ان تطبق أعمالها اولاً مع تلك القوانين ثم تعمل، والأعمال الاجتماعية في مجتمع ما تشبه الأعمال الفردية، فتحكم فيها مجموعة من القوانين والآداب التي تواضع عليها أكثر أفراد ذلك المجتمع، وإلا فسوف تسود الفوضى في اقرب وقت، وتنفصم العُرى الاجتماعية[٤]، بل ويعكف على تشبيه الفرد بالمجتمع، إذ يقول

---

[١] المصدر السابق ، ج٢ ص ٥٩ .
[٢] حسين أحمد العقيقي، نظرية العقد الاجتماعي وتحولات السلطة السياسية، ط١ ٢٠١٩م، مؤسسة الرتاج للدراسات والنشر، الخرطوم، ص١٣٢.
[٣] محمد حسين الطباطبائي، الميزان في تفسير القرآن، مصدر سبق ذكره، ج١ ص ١٥٧ .
[٤] محمد حسين الطباطبائي، القرآن في الإسلام، مصدر سبق ذكره، ص ١١ .

"ان الفرد يتكون من أجزاء، يد...، وهذه الأجزاء لو لم تكن مجتمعة بشكل منسجم لما تمكنت من إظهار هذا الكائن، وهو الإنسان، وكذا المجتمع"[١]، وهذه نظرة أبرز من أكد عليها هو ابن خلدون، مع عدم إغفال وجود سابقين عليه، بيد ان تنظيره لهذه القضية امتاز بالدقة والعمق أكثر من غيره.

كما يشير الطباطبائي إلى وجود عمر افتراضي للفرد وللمجتمع، حين يؤكد ان المجتمع كالفرد، والأمر الاجتماعي كالأمر الانفرادي متماثلان في الأحوال على ما يناسب كلاً منهما بحسب الوجود، فكما ان للفرد حياة وعمراً وموتاً مؤجلاً وافعالاً واثاراً، فكذلك المجتمع في حياته وموته وعمره و أفعاله وآثاره[٢]، ثم يستشهد العلامة بالآيتين القرآنيتين (وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَعْلُومٌ (٤) مَا تَسْبِقُ مِنْ أُمَّةٍ أَجَلَهَا وَمَا يَسْتَأْخِرُونَ (٥))[٣]، على ان الاشارة الى المجتمع في كلام الطباطبائي يمكن أن يُستشف منه انه يعني الفهم العام للمجتمع الذي قد يعني الدولة بشكلها العام، وهنا يقترب كذلك من الفهم الخلدوني، نسبةً الى ابن خلدون، الذي ثبّتَ عمراً افتراضياً للدولة بأطوار وأجيال[٤]، كما ان الاستناد الى الآيات القرآنية الكريمة في اثبات الطابع البيولوجي للسلطة السياسية يأتي متناغماً مع ذاتيتها الاسلامية عند الطباطبائي، طالما ان مصدر نشأتها هو الدين، وان وجودها متعلق بدوافع الرؤية الدينية المتكاملة مع العقل بشكل كبير.

وربما يمكن القول ان أُسية إسلامية السلطة عند العلامة الطباطبائي تنبع من كونها المنظّم الحصري لميكانزم التناسق بين طرفي معادلة الحقوق والواجبات، فالإنسان الذي انخرط في الاجتماع سينخفض منسوب الحرية عنده بلا شك ما إذا كان يعيش منعزلاً عن غيره في حياة انفرادية، إذ ان الفرق بين التمتع الاجتماعي والانفرادي من حيث الخاصية "ان الإنسان لو استطاع ان يعيش وحده كان مطلق العنان في كل واحد من تمتعاته، حيث لا معارض له ولا رقيب، إلا ما قيد به بعض جهازاته بعضاً، فإنه لا يقدر ان يستنشق كل الهواء، فإن الرئة لا تسعه...، وهذا بخلاف الإنسان الواقع في ظرف الاجتماع وساحته، فانه لو كان مطلق العنان في إرادته وأعماله لأدى ذلك على التمانع والتزاحم الذي فيه فساد العيش وهلاك النوع ...،وهذا هو الأمر السبب الوحيد الذي يدعو إلى حكومة القانون الجاري في المجتمع"[٥]، هنا تكمن محورية السلطة الناظمة لأوضاع الاجتماع، وتشذيب حالة التزاحم والاحتكاك غير الودي بين المجتمعين، ولما كانت أهمية كل عضو أو جهاز ترتبط بالدور الذي يؤديه، فإن أهمية السلطة ستكون على قدر كبير من الأهمية؛ لما تبين من أنها هي الأمر الاعتباري الكاشف عن الإرادة العليا في

---

[١] محمد حسين الطباطبائي، الميزان في تفسير القرآن، مصدر سبق ذكره، ج٤ ص ٨٣-٨٤.
[٢] المصدر السابق ، ج٢ ص ٣٥١ .
[٣] سورة الحجر – الآيتان ٤-٥ .
[٤] عبد الرحمن بن محمد بن خلدون، مقدمة بن خلدون، (٣) أجزاء، تحقيق: علي عبد الواحد وافي، ط٣ د.ت، دار نهضة مصر للطبع والنشر، القاهرة، ج٢ ص٥٤٥ ص٥٥٣.
[٥] محمد حسين الطباطبائي، الميزان في تفسير القرآن، مصدر سبق ذكره، ج٤ ص ٩٤ .

المجتمع، وعلى هذا الأساس، تكون السلطة هي الغاية الاسمي التي يسعى إليها الإنسان من اجل ضمان حقه، وإشباع حاجاته التي لا يستطيع ان يتولى ذلك بعيداً عن أبناء نوعه.

ومن الاهمية بمكان الاشارة الى ان وجوب إسلامية السلطة السياسية عند الطباطبائي تعترضها إشكاليات فكرية، يقف في مقدمتها طبيعة التباين والاختلاف الحاصل بين زمن نزول الشريعة الاسلامية والعصر الراهن، إذ تعقدت الحياة والتطورت، وحصلت مستجدات وتبدلات كثيرة، فكيف يمكن أن تستوعب الشريعة الاسلامية، مع بساطة زمن تأسيس النص وإنطلاقه، كل تعقيدات الحياة المعاصرة؟

ثانياً: الثابت والمتغير في الأحكام الإسلامية:

من أجل أن يجيب محمد حسين الطباطبائي على هذه الاشكالية المركزية التي تعترض طريق اسلامية السلطة فإنه يُقدم الحل عبر نظريته في "الثابت والمتغير في الأحكام الاسلامية"، اذ يعي تماماً ان مجرد الارتكان الى خاتمية الشريعة الاسلامية غير كاف لحل الاشكالية المطروحة، وتقديم إجابات لأسئلة الاحكام والقوانين في عالم متسارع في وتحولاته ووثباته، لذا سعى الى تثبيت مبدأ وجود الأحكام الثابتة و المتغيرة داخل الجسد التشريعي المتضمَن في النص الديني، وحتى يتأتى له إيجاد شكل موضوعي لمنهجيته التاصيلية في هذا المجال، عمد الى أن يبني المرتكز الرئيس للمسألة من خلال البيان القائم على ان المعطيات الموجودة في عالم الوجود، ذات المضامين التشريعية، تتباين فيما بينها من لحاظ الطبيعة والخاصية التي تحويها كل واحدة، أي يجب اعتماد خاصية التمايز بين الأحكام التشريعية، أية أحكام من دينية أو غير دينية، والتفريق بين تلك التي تعالج أساساً من أسس الوجود الإنساني، وبالتالي تكون باقيةً ببقاء الأخير، ولا تضمحل أو تزول إلا بنهايته، وبين التي تتعاطى مع عارض متعلق بظرف زمكاني، إن جاز التعبير ولاق، أي تتصير حكماً تبعاً له، وتتغلف بأطره و محدداته، هذه الأخيرة يمكن ان تخضع للتغير وللتبدل ، ما دامت الضرورة الاقتضائية التي فعّلت وجودها قد انعدمت، ولم يعد لها من المؤثرات الفاعلة في إنشائها الأمر المهم، و لهذا يعتقد العلامة ان العقائد والمعارف الإنسانية على نوعين[1]:

١ – نوع يقبل التحول و التكامل، وهو العلوم الصناعية التي تستخدم في سبيل ترفيع قواعد الحياة المادية، وتذليل الطبيعة العاصية للإنسان، كالعلوم الرياضية و الطبيعية وغيرهما، وهذه العلوم والصناعات وما في عدادها كلما تحولت من النقص الى الكمال أوجب ذلك تحول الحياة الاجتماعية لذلك.

[1] محمد حسين الطباطبائي، الميزان في تفسير القرآن، مصدر سبق ذكره، ج٤ ص ١٠٣.

٢ – نوع لا يقبل التحول، وإن كان يقبل التكامل بمعنى آخر، وهو العلوم والمعارف العامة الإلهية التي تقضي في المبدأ والمعاد والسعادة والشقاء وغير ذلك قضاءً قاطعاً، واقفاً غير متغير ولا متحول ، وإن قبلت الارتقاء والكمال من حيث الدقة والتعمق، وهذه العلوم والمعارف لا تؤثر في الاجتماعات وسنن الحياة إلا بنحوٍ كلي.

أي ان الأمر متعلق بالتباين الذاتي في ماهية المعارف والمقررات الناجمة عنها، فهناك مقررات ثابتة، لا يعرضها التغيير والاختلاف، ولا يمكن ان تتأثر باختلاف البيئة و المحيط بشكل من الأشكال، وهنالك لون آخر من المقررات الاجتماعية التي تجري بإشراف من هيئة الولاية، تختلف بإختلاف الظروف، وتتأثر باختلاف البيئات[١].

إعتماد هذه الإستراتيجية التمييزية بين الأحكام الثابتة، غير القابلة للتعرض للتباين والتغير، هو ما يكشف عن نمط تحليلي/حركي للخاتمية التي يتمتع بها الدين الإسلامي على جملة من الأصعدة، من ضمنها صعيد التشريع في نطاق الممارسة السياسية وحكم المجتمع، وبين الأحكام المتغيرة تبعاً للظروف والأحوال، يجعل اعتمادها من حكم الإسلام في أي مرحلة تاريخية من مراحل الاجتماع الإنساني ممكناً ومقبولاً ، ولا سيما ان القران الكريم يتعرض، كما يرى الطباطبائي، "بمنطقه في سنته المشروعة، لجميع شؤون الحياة الإنسانية، من غير ان تتقيد بقيد، أو تشترط بشرط، يحكم على الإنسان منفرداً أو مجتمعاً، صغيراً أو كبيراً، ذكراً أو أنثى، على الأبيض والأسود، والعربي والعجمي، والحاضر والبادي، والعالم والجاهل، والشاهد والغائب، في أي زمان كان، وفي أي مكان كان، ويداخل كل شان من شؤونه، من إعتقاد أو خلق أو عمل من غير شك"[٢]، ان النظرة الشاملة التي ينظر بها للشريعة الإسلامية تجعله على على قناعة تامة بأنه جاء ليستوعب مجالات شؤون الحياة كافة، الأمر الذي يحدوه الى ان يتوجه صوب توجيه إشكالية القابلية الإسلامية لاستيعاب الحياة المتطورة في العصر المعاش مع وجود نصوص تشريعية هبطت معالجةً لقضايا جرت قبل قرون، خصوصاً وان الحياة في زمن النزول النصي، إن جاز التعبير ولاق، كانت على درجة كبيرة من البساطة والسهولة إذا ما قورنت بحياة إنسان اليوم وعالمه المتحول.

يعلمُ الطباطبائي جيداً مدى الفارق الزمني الكبير، والاختلافات المتحققة في الحياة والاساليب والمستجدات، لذا يؤكد "أن جعل القوانين العامة لما كان لصلاح حال البشر وإصلاح شأنه، وجب ان تتبدل بتبدل الاجتماعيات في نفسها، وارتقائها وصعودها مدارج الكمال، ولا شك ان النسبة بيننا وبين عصر نزول القران، وتشريع قوانين الإسلام، أعظم بكثير من النسبة بين ذلك العصر وعصر بعثة عيسى (ع) وموسى (ع)، فكان تفاوت النسبة بين هذا العصر وعصر النبي (ص) موجباً لنسخ شرائع الإسلام،

[١] محمد حسين الطباطبائي، نظرية السياسة و الحكم في الإسلام، مصدر سبق ذكره، ص ٣٧ .
[٢] محمد حسين الطباطبائي، الميزان في تفسير القرآن، مصدر سبق ذكره، ج٥ ص ٢٣٩ .

ووضع قوانين أُخر قابلة للانطباق على مقتضيات العصر"[١]، الأمر الذي يقود العلامة الى ان يُثبت وجود جملة من الكليات الإسلامية التي تدوم بدوام الحياة الاجتماعية على الأرض، والمتأتية من كون الإسلام متعرض لأمر المجتمع كالفرد، ويهتم بإصلاح حياة الناس العامة كإهتمامه بإصلاح حياة الفرد الخاصة، ومن هذه الكليات "الجهاد والدفاع ومقاتلة أهل البغي والنكث والصلح والسلم والعهود والمواثيق ..."[٢]، فالكليات المشار إليها تعبر عن الخطوط العريضة التي تبقى ثابتة، ومصاديقها تتغير تبعاً للمصلحة وتحولات الحياة الاجتماعية، ونظام العلاقات التي تربط بين أفرادها، ولا سيما ان منها ما يتعلق بالعلاقات الدولية في عصر أضحى فيه الكون الفسيح قرية كونية.

ثم يعمد الطباطبائي لتحديد الجهة المختصة بسن الأحكام المتغيرة، والمتعلقة بالحوادث الجارية التي تحدث وتتغير سريعاً بالطبع ، كالأحكام المالية والانتظامية المتعلقة بالدفاع وطرق تسهيل الارتباطات والمواصلات والانتظامات البلدية ونحوها ، تتمثل في الوالي ومتصدي أمر الحكومة، فإن الوالي نسبته الى ساحة ولايته كنسبة الرجل الى بيته، فله ان يعزم على أمور من شؤون المجتمع في داخله أو خارجه مما يتعلق بالحرب أو السلم، مالية أو غير مالية، يراعى فيها صلاح حال المجتمع، بعد المشاورة مع المسلمين، كما قال تعالى (وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ)[٣]، كل ذلك في الأمور العامة[٤]، اذ يمكن للاشخاص والمؤسسات المعبرة عن السلطة السياسية الاسلامية تولي مهمة التعامل مع التغيرات الحاصلة في المجتمع الاسلامية من اجل تحديد أنماط التغيرات، ايجاد البدائل والحلول المناسبة التي يمكن عبرها السيطرة على تقادمات الزمان والمكان والاختلافات التي هي مسألة طبيعية للمجتمع الانساني، ويبدو ان الطباطبائي يريد الحرص على ان تتماشى عملية التعامل مع الاحكام المتغيرة بطريقة تماشى والحفاظ على اسلامية السلطة السياسية، الامر الذي يجعله "يؤكد وجوب تولي ادارة السلطة السياسية في المجتمع الاسلامي من الجهة التي تحظى بالشرعية الدينية في ممارسة السلطة السياسية مع أخذ دور الامة في ممارسة السلطة في سياق تفاعل بين ولي الامر والأمة"[٥].

---

[١] محمد حسين الطباطبائي، الميزان في تفسير القرآن، مصدر سبق ذكره، ج٢ ص ١١٠ .
[٢] المصدر السابق، ج٩ ص ١٦٣ .
[٣] سورة آل عمران – آية ١٥٩.
[٤] محمد حسين الطباطبائي، الميزان في تفسير القرآن، مصدر سبق ذكره، ج٤ ص ١٠٦ .

[٥] يوسف ياسين الآملي، دراسات في الفلسفة السياسية الاسلامية، ط١ ١٤٣٥هـ، د.ن، قم المقدسة، ص١٣٧.

الخاتمة:

تم خلال البحث تقديم مقاربة فكرية سياسية للمنجز المعرفي الذي قدمه محمد حسين الطباطبائي في سياقٍ تحليلي للضرورتين العقلية والشرعية للسلطة السياسي عنده، إذ ذهب الى تكاملهما في سبيل إيجاد إرادة عليا في المجتمع الانساني تُسهم في السيطرة على الاختلاف الذي حصل في هذا المجتمع، الأمر الذي قاد الى نشأة السلطة السياسية على يد الأنبياء في رؤية العلامة الطباطبائي، ومن ثم تكون السلطة، كما يعتقد، تنشأ وتنطلق من خاصية نبوية/دينية، وهكذا يصل الى الاقرار بأهمية وإلزامية إسلامية هذه السلطة، ووجب اقامتها في الزمن الراهن بسياق يتماشى والتعاليم الدينية والاحكام الاسلامية بما يكشف عن انسجام هرموني في التعامل مع السلطة السياسية في مخاضاتها المتأتية من القراءة الدينية لها.

المصادر:

–القرآن الكريم.

أولاً: الكتب العربية والمترجمة:

١-حسين أحمد العقيقي، نظرية العقد الاجتماعي وتحولات السلطة السياسية، ط١ ٢٠١٩م، مؤسسة الرتاج للدراسات والنشر، الخرطوم.
٢-حسين جمل أراكي، الفطرة الانسانية والاخلاق الاسلامية، ط١ ١٤٣٦هـ، مؤسسة انتشارات فكر اسلامي، قم المقدسة.
٣-عبد الجبار الرفاعي، مبادئ الفلسفة الاسلامية، (جزآن) د.ط، د.ت، نشر مركز دراسات فلسفة الدين، بغداد.
٤-عبد الرحمن بن محمد بن خلدون، مقدمة بن خلدون، (٣) أجزاء، تحقيق: علي عبد الواحد وافي، ط٣ د.ت، دار نهضة مصر للطبع والنشر، القاهرة.
٥-عبد الرضا الطعان وآخرون، الفكر السياسي الغربي الحديث والمعاصر، (جزآن) ط١ ٢٠٠٨م، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، بغداد.
٦-علي أكبر قراملكي، السلطة السياسية الدينية، دراسة في الاسس التنظيرية الاسلامية، ط١ ١٤٣٩هـ، د.ن، قم المقدسة.
٧-محمد حسين الطباطبائي، أصول الفلسفة والمنهج الواقعي، (جزآن)، شرح وتعليق: مرتضى مطهري، ترجمة: عمار أبو رغيف، د.ط، د.ت، نشر المؤسسة العراقية للنشر والتوزيع، د.م.
٨-ـــــــــــ، القران في الإسلام، ط١ ١٤٢٥ هـ/ ٢٠٠٤م، نشر مكتبة فدك، قم المقدسة.
٩- ـــــــــــ، مقالات تأسيسية في الفكر الاسلامي، تعريب: خالد توفيق، ط١ ١٤١٥هـ، نشر دار أم القرى، بيروت.
١٠-ـــــــــــ، مقالات تأسيسية في الفكر الاسلامي، ترجمة: جواد علي كسار، ط١ ١٤٢٥هـ/٢ـــ٥، نشر دار أم القرى، بيروت.
١١-ـــــــــــ، الميزان في تفسير القرآن، (٢٠) جزء، ط١ ١٤٣٠هـ/٢٠٠٩م، نشر دار الكتاب العربي، بغداد.
١٢-ـــــــــــ، نظرية السياسة والحكم في الاسلام، ترجمة: محمد مهدي الآصفي، ط١ ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م، نشر الدار الاسلامية، بيروت.
١٣- محمد محمد صادق الصدر، اليوم الموعود بين الفكر المادي والديني، ط١ ١٤٢٣هـ/٢٠٠٢م، دار التعارف للمطبوعات، بيروت.
١٤-محمد هاشم البطاط، الفكر السياسي عند الخوارج، ط١ ٢٠١٤م، دار دجلة ناشرون وموزعون، عمّان.
١٥-يوسف حسين أحمد، التأسيس الاسلامي للنظرية السياسية، ط١ ٢٠١٨م، نشر دار المودة، قم المقدسة.
١٦- يوسف ياسين الآملي، دراسات في الفلسفة السياسية الاسلامية، ط١ ١٤٣٥هـ، د.ن، قم المقدسة.

ثانياً: الرسائل والاطاريح الجامعية:

١- مهند محمد صالح، الاراء الفلسفية والكلامية عند العلامة محمد حسين الطباطبائي، رسالة ماجستير (غير منشورة) كلية الاداب، قسم الفلسفة-جامعة الكوفة، ٢٠٠٦م.

-المصادر الأنكليزية:

1-John Williams, The Biological Perspective in the Ancient Period, 1st Edition, Highly Valley Publishing and Printing, London,